مـــذكرة ترافعيــة

التمييز ضد الأمازيغية في المغرب

تهدف الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة "**أزطـا أمــازيغ**" - منظمة غير حكومية - من خلال هذه المذكرة إلى تقديم رؤيتها حول واقع التمييز الذي تعيشه الأمازيغية لغة وثقافة بالمغرب، وعرض مطالبها بخصوص النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين ومناهضة التمييز ضدهما، ولاسيما بإعمال مقتضيات الدستور المغربي الذي يربط تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بصدور قانون تنظيمي يوضح كيفية إدماجها في السياسات العمومية للتربية والتعليم وغيره من القطاعات والمجالات ذات الأولوية حسب الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور المغربي.

سيـــاق المذكرة

رغم أن اللغات لا يحارب بعضها بعضا، خلافا لما يحدث بين البشر. غير أننا نستطيع أن نتتبع في العلاقات بين اللغات، أثر نزاعات من نوع آخر. فقد خلقت الحركات الاستعمارية التي تعرّض لها المغرب وموجات الهجرة الجماعية إرثا لغويا وثقافيا شبيها بالإرث الذي خلفته الحروب العسكرية التاريخية، والذي ستُخلّفه حروب العولمة الحالية، بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية.

ونعتقد أن كلّ محاولة لتدبير هذه النزاعات، يجب أن تتجاوز منطق التمييز وانتصار الدولة لتعبير لغوي على حساب الآخر. فقد صار التعدد اللغوي والتنوع الثقافي واقعا لا ينكره إلا جاحد، ولكن للأسف غالبا ما يتخذ الاختلاف - في ذهنيتنا كمغاربة - حمولة سلبية، فـ**المختلِف** عني هو إما أفضل مني أو أقل مني شأنا أو غامض وخطير على وجودي. وقد يبدو الأمر مألوفا حينما يرتبط بإحساس وسلوكات أفراد نظرا لما تتصف به حياة الأفراد من تدافع ومدّ وجزر، وهيمنة الانفعالات النفسية وثقل التقليد والتنشئة الاجتماعية، ولكن يصبح الأمر أكثر خطورة ومَدعاة للمواجهة حينما يتسرب هذا التمثل للاختلاف إلى دواليب الدولة، ويرْشح في صورة سياسات عمومية ونصوص قانونية فتصبح الدولة بذلك حكَما وخصما في ذات الآن، فأجهزة الدولة في هذه الحالة ترسخ سلوكات بعيدة

عن الحياد المفترض في الدولة المدنية الحديثة التي تبقى على نفس المسافة من كل مكوناتها اللغوية والثقافية.

ولعل الوقوف على مكامن التمييز الذي ترسخه الدولة يشكل رأس الحَربة في معركة مناهضة التمييز ضد الأمازيغية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمازيغية تعاني من أشكال ومظاهر للتمييز ليست بالضرورة موثقة في شكل نص قانوني أو لا ترقى لمستوى النص القانوني أو حتى في غياب نص قانوني، وتتبع استراتيجيات مختلفة الأشكال والمظاهر ولكنها مُتحدة في الغايات والمرامي، إلا أن هذه المذكرة ستركّز على مظاهر التمييز في الترسانة القانونية المغربية، فرغم أن القانون الجنائي يُجرّم بعض أنواع التمييز فالملاحَظ هو غياب أي تجريم للتمييز المبني على أساس الانتماء اللغوي للأشخاص أو ضد لغة بعينها. ولعل مَسْحا بسيطا للقانون المغربي يبرز أن المكوّن الأمازيغي كان دائما عرضة للتهميش والتحقير، ولكن تظل مرحلة بداية القرن الماضي إلى اليوم من أخطر مراحل الإبادة والتمييز التي تعرضت لها الأمازيغية. حيث أصبح هذا التمييز علنيا وموثّقا في شكل نصوص قانونية. فقد شُـرّعت قوانين كثيرة -يصعُب حصرُها في هذا المقام- ترسخ هذا التمييز من خلال تقنين احتكار اللغة العربية لبعض الوظائف (نموذج التقاضي)، أو تقصي المكون اللغوي والهوياتي الأمازيغي من مجال التقنين (نموذج الأسماء الأمازيغية) ...وهكذا.

وقد شَكّل موقع الأمازيغية في الدولة والمجتمع شُغلا شاغِلا لنُشطاء الحركة الأمازيغية، بل اتخذَتهُ الحركة مقياسا لتدَرُّج الدولة في سُلم الديموقراطية، وهو ما يوحي به الشعار المعروف *"لا ديموقراطية بدون أمازيغية"*، وأعتقد أن هذا الشعار/المطلب مازال ذا راهِنيّة كبرى، مادام مِن الصعب تصنيف نظام سياسي ما بأنه ديموقراطي ويحترم التزاماته الأممية في مجال حقوق الإنسان وهو يُقصي مكوّنا لغويا وثقافيا من دائرة النجاعة السياسية والثقافية واللغوية.

واقع التمييز ضد الأمازيغية:

باعتماد الدستور المغربي في يوليوز 2011، أصبحنا أمام وضع لغوي وهوياتي رسمي غير مسبوق في المغرب، لقد تم لأول مرة اعتماد ديباجة للدستور، والمقرر اعتبارها جزء لا يتجزأ منه، تنص على أن: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية

وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية".

كما تم إقرار مقتضيات جديدة تجعل من الأمازيغية لأول مرة لغة دستورية، حيث جاء في الفصل الخامس منه ما يلي: "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء .. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية".

ولكن هذا التفاؤل الذي قد توحي به الوثيقة الدستورية، سرعان ما تلاشى بتوالي الأداء الحكومي الذي شابته العديد من الاختلالات، فقد مرّ من عُمر الحكومة حوالي ثلاث سنوات دون أن تتخذ ولو مبادرة لإماطة اللثام عن صياغة القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الوارد في الفصل الخامس من الدستور، وعرَف القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية نفس المصير، فمازال الفاعلون يتوجسون وينتظرون ما سيصدر عن الحكومة من مبادرات.

وعوض أن تسعى الحكومة لتنقيح القوانين المغربية من كل تمييز ضد الأمازيغية، وتعمل على وقف النزيف الذي عرفته الفترة السابقة كما سلف القول، استرسلت هذه الأخيرة في إصدار قرارات ونصوص تنظيمية حبلى بالتمييز ضد الأمازيغية، نذكر منها:

- القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية صادر في 19 شتنبر 2012 بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية، حيث نصت المادة 3 منه صراحة على: " أن يكون السيناريو مرفقا بنسخة باللغة العربية في حالة تقديمه بلغة أخرى" مما يجعل اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المقبولة لدى لجنة دعم الأفلام، وتم استبعاد الأمازيغية من الحقل السينمائي الذي يعتبر في العصر الراهن حيويا لانتشار اللغة وتطورها.

▪ مرسوم لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مرسوم صادر في 12 أكتوبر 2012 بنشر دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد دوزيم وميدي1 سات حيث تم تحديد حصص البث حسب اللغات والمواضيع وغيرها، ودون إغراق في التفاصيل سنكتشف من خلال قراءة حصص البث حسب اللغات أن حصة الأمازيغية لا تتجاوز حصة 07% في ما يفوق 27 مؤسسة إعلامية عمومية

▪ قرار للسيدة وزيرة الصناعة التقليدية عدد 1038.14 بتاريخ يونيو 2014، بخصوص تنظيم التكوين في شعبة فن الخط الذي فتح شعب للتكوين في فن الخط العربي متجاهلة الخط الأمازيغي تيفناغ، رغم أن التكوين موجه للحاملين للجنسية المغربية دون غيرهم، ورغم أن حرف تيفناغ هو الحرف التاريخي والرسمي للغة الأمازيغية، وقد نال هذا الحرف الاعتراف الدولي بعد تقعيده، كما عرف انتشارا شعبيا ورسميا مهما. ورغم أن هذا الحرف يستعمل منذ قرون في الصناعة والتجميل كالوشم والنسيج والزرابي والفخار وغيرها.

▪ إعلان عن مباراة الولوج لمراكز الجهوية للتربية والتكوين برسم الموسم 2015/2014، الذي خصص 120 مقعدا للأمازيغية، ولكنه فرض شروطا تعجيزية على الحاصلين على الإجازة في الدراسات الأمازيغية تجعل ولوجهم لهذه المراكز مستحيلا، فقد طلب الإعلان من الحاصلين على إجازة في الدراسات الأمازيغية الإدلاء بشهادة التسجيل في المسالك الجامعية للتربية وهي المسالك التي لا تقبل أصلا الإجازة في الدراسات الأمازيغية. مما يجعل الأمر مَـنْـعا مُقنّعا ليس إلا !

▪ نتائج الدورة الثانية لسنة 2014 لدعم المشاريع الثقافية والفنية في قطاع الموسيقى الذي تقدمه وزارة الثقافة، والذي لم يستفد منه أي منتوج موسيقي أمازيغي على الإطلاق.

مطالب وتوصيات أزطـا أمـازيغ:

بتدقيق النظر في الوثيقة الدستورية يبدو أن الديباجة كانت فضفاضة ومطاطية جدا، فمكونات هوية الدولة المغربية حسب الدستور هي:

المكون العربي - الإسلامي: وهذا الربط بين العروبة كعِرق ولغة وبين الإسلام كدين، لا يستقيم مع ما يروَّج له من أن الدين الإسلامي ساوى بين الجميع ووحّد كل الأعراق تحت رايته. فهنا يبدو أن الإسلام حكر على العربية لغة وعلى العرب عرقا، بل يبدو من قراءة متأنية للعبارة السابقة أن العروبة أسبق من الإسلام، أليس المكون الأمازيغي-الإسلامي كذلك مكونا من مكونات الهوية، ألم يساهم الأمازيغ في صنع الحضارة المغربية في العهد الإسلامي؟ سواء داخل التراب المغربي أو في المناطق التي شملتها الإمبراطوريات المغربية، كيف يمكن إنكار مشاركة اليهود في الحضارة المغربية؟

المكون الأمازيغي: يأتي ثانيا بعد المكون العربي الذي احتكر الإسلام، وذلك طبعا لأفضلية الأول ودونية الثاني في ذهنية كاتبي الدستور. وكما سلف لم يتم ربطه بأي دين لا الإسلام ولا غيره.

أما بخصوص التنصيص على الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في الدستور، فلا يخلو كذلك من تمييز، فعوض أن يتم التنصيص على اللغات الرسمية للدولة بعبارات وصيغ توحي بالمساواة، تم تفضيل اللغة العربية، حيث تم التنصيص عليها أولا وتم تحميل الدولة مسؤولية حمايتها (رغم أن الحماية تستهدف اللغات المهددة، والعربية في المغرب لا يعنيها هذا)، في حين تم ذكر الأمازيغية في صيغة "نكِرة" باعتبارها أيضا لغة رسمية للدولة دون الحديث عن حمايتها أو غيره من ضروب الاهتمام، حيث تم التنصيص فقط على ضرورة صدور قانون تنظيمي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

إن تنظيم سيرورة انتقال اللغات المستضعفة من الخمود إلى الصحوة، لا يمكن أن يتم بفعالية دون تدبير سياسي قائم على الاعتراف الدستوري المدعوم بمحطات مؤسساتية تقوم بنقلها إلى منظومة التربية والتكوين والإعلام والعدالة وغيرها من مناحي الحياة العامة، في إطار حكامة مركزية ومجالية، وبإجراءات وآليات عملية وتدابير ناجعة. تلكم هي تحديات ورهانات الرقي بالأمازيغية في المغرب، وهي التي عبّرت "أزطّا أمازيغ" عن جزء أساسي منها في مقترح القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الذي طرحته للنقاش العمومي منذ دجنبر 2012.

لذا فإن الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة "أزطـا أمـازيغ"، توصي بـ :

I. تطوير الممارسة الاتفاقية للدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان، عن طريق الالتزام بالأعمال الرقابية للأجهزة الأممية، والمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة. وكذا تفعيل الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه آلية مناهضة التمييز الذي قد تسفر عنها الصيغة المغربية للفقرة الثانية من المادة 14 من اتفاقية CERD، في محاربة ورصد التمييز وإنصاف ضحاياه.

II. إقرار دستور ديموقراطي، يسمو بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على القانون الوطني بوضوح وفعالية، ويجعل من الأمازيغية لغة رسمية في وضع دستوري لا تشوبه شائبة التمييز على أي أساس كان.

III. تنقيح الترسانة القانونية المغربية من كل عبارات ومظاهر التمييز ضد الأمازيغية، وسنّ تشريعات تمكنها من تبوء المكانة اللائقة بها في الحياة العامة.

IV. تقوية صفوف الحركة الديموقراطية، والحركة الأمازيغية بالعمل الدراسي والنضالي والتنسيق والتعاون.

الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة "أزطـا أمـازيغ"
المكتب التنفيذي
الرباط يوليوز 2014